مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العراق في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي بعد العام 2003
اسم الكاتب: حيدر صبحي عفات الجوراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7736
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 02:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v1i9.120

TJFPS

ISSUE 9

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

العراق في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي بعد العام 2003

" Iraq's Perception of Kuwaiti Foreign Policy Decision-Making after 2003 "

Haider Sobkhi Afat Al-Jourani [a]
Member of the Iraqi Parliament 2005-2010 [a]

الباحث: حيدر صبحي عفات الجوراني [a] *

Article info.

Article history:

- Received:22\02\2017
- Accepted: 18\3\2017
- Available online :31\03\2017

Keywords:

Iraq, foreign policy decision-maker, Kuwait, bilateral relations, diplomacy, politics, economy, security, culture, borders, outstanding debts, reparations, agreements, understanding

.----------

©2017 . THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4./

Abstract: Kuwait is significant to Iraq due to its association with the events of 1990/1991 and 2003, both of which had a negative impact on Iraq and its circumstances throughout the preceding period. One of the crucial points that necessitates examination and study is the Kuwaiti perspective towards Iraq, which shapes Kuwait's foreign policy towards Iraq. This is the subject matter addressed in this research.

After 2003, Iraq started to perceive the Kuwaiti foreign policy decision-maker and its influence on the bilateral relations between the two countries. There was an increasing focus on developing shared interests in politics, economy, security, and culture. Diplomatic relations between Iraq and Kuwait were restored, and official visits between officials of both countries were exchanged. Pending issues between Iraq and Kuwait, such as borders, outstanding debts, and war reparations, were addressed, and agreements and understanding solutions were reached between the two nations.

***Corresponding Author:** Haider Sobkhi Afat Al-Jourani, **Email:** xxx, **Tel:** xxx, **Affiliation:** Member of the Iraqi Parliament 2005-2010

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 22\20\2017
القبول:22\03\2017
النشر :31\03\2017

الكلمات المفتاحية:
العراق، صانع القرار السياسي الخارجي، الكويت، العلاقات الثنائية، الديبلوماسية، السياسة، الاقتصاد، الأمن، الثقافة، الحدود، الديون العالقة، التعويضات، اتفاقيات، التفاهم.

الخلاصة: تعد الكويت مهمة بالنسبة للعراق، كونها تعلقت بحدثي العامي 1990/ 1991، و 2003، وكلاهما لهما اثر سلبي فيما عاشه وشهده العراق من اوضاع طوال المدة السابقة، وواحدة من النقاط التي تتطلب بحثا ودراسة ، هي منظور الكويتيون للعراق، والذي بموجبه تصنع سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق، وهو ما يتعامل معه هذا البحث.

بعد العام 2003، بدأ العراق في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي وتأثيره على العلاقات الثنائية بين البلدين. كان هناك تركيز متزايد على تطوير العلاقات المشتركة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة. تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والكويت وتبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين في البلدين. تمت معالجة القضايا العالقة بين العراق والكويت، مثل الحدود والديون العالقة وتعويضات الحرب، وتم التوصل إلى اتفاقيات وحلول تفاهم بين البلدين.

المقدمة:

تعد نظرة صناع السياسة الى دولة اخرى من المسائل المهمة في السياسة الخارجية، لانها تبين الاسس التي تقوم عليها توجهات تلك الدولة، وكيف يكون قرارها السياسي الخارجي المتوقع في التعاطي والتعامل مع تلك الدولة.

في هذا البحث سنتعامل مع مسالة مهمة الا وهي كيف ينظر الكويتيون الى العراق؟ اذ لا يتوقف أمر صناعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق على العوامل الداخلية المتعلقة بالعوامل الحكومية والعوامل غير الحكومية، وانما يتوقف الأمر على كيفية نظرة صناع السياسة الكويتيين للعراق، فضلا عن تاثير العوامل الخارجية التي لن نشير اليها في متن هذا البحث.

اهمية واهداف البحث: ان هذا الموضوع مهم للعراق، ومهم اكاديميا، فهو مهم للعراق لانه يبين مراكز القوى في الكويت، كما يبين كيف يبني الكويتيون قراراتهم وسياساتهم تجاه العراق، ومن ثم يمكنهم من استخدام تلك المقدمة لاحداث تاثير في مراكز القوى الكويتية لكي تكون السياسة الكويتية ملائمة للعراق ومصالحه.
وهذا الموضوع مهم اكاديميا لانه يبين كيف ينعكس المنظور الداخلي لدولة ما على سياستها الخارجية.

اشكالية البحث:الاشكالية التي ينطلق منها البحث هي متعلقة بسؤال مركزي مفاده:
ما هو ادراك الكويتيون للعراق؟ وكيف ينعكس ذلك على صناعة سياستهم الخارجية تجاهه؟

وهذه الاشكالية تطرح الحاجة للاجابة على عدة اسئلة وهي:

ما هي المبادئ التي يتحرك في ضوئها صناع السياسة الخارجية الكويتية عامة، وتجاه العراق خاصة؟

ما هي الاهداف التي يسعى الكويتيون لتحقيقها مع العراق؟

كيف تنظر النخب الكويتية للعراق؟

كيف تنظر القيادات الكويتية للعراق؟

فرضية البحث: والبحث يتعامل مع فرضية محددة مفادها: ان الكويتيون ينظرون للعراق في ضوء المصالح والاهداف التي تتعامل معها القيادة الكويتية

منهجية البحث: والمنهج الذي ينطلق منه البحث هو المنهج التحليلي، كونه يعطي فسحة كبيرة للباحث للتعامل مع بيانات وموضوعات البحث.

الهيكلية: وحتى يمكن الوقوف ازاء النظرة والإدراك الكويتي المصاحب لصناعة السياسة الخارجية تجاه العراق، تم تناول موضوعين بالبحث والتحليل، وهما:

المبحث الأول: المبادئ والأهداف التي تتعلق بها سياسة الكويت الخارجية.

المبحث الثاني: العراق في إدراك النخب والقيادات الكويتية.

والتي سيعمد الباحث على توضيحها ، وكما يلي:

المبحث الأول: مبادئ وأهداف سياسة الكويت الخارجية

تتباين الدول في أهدافها والمبادئ الحاكمة لسياساتها الخارجية، ويحدث التباين نتيجة عوامل متعددة، أهمها:

-نوع الأيديولوجية التي تحكم النظام السياسي

-نوعية الأشخاص الموجودين في قمة الهرم السياسي.

وعلى ضوء المبادئ والأهداف الموجودة نستطيع تحديد النهج السياسي الخارجي للدولة، ومدى لجوء الحكومات فيها إلى تبني التعاون أو تبني العداء والصراع في العلاقات الخارجية.

أما يتعلق بالكويت، فان تلك الدولة لم تشهد تغيرا بطريقة تولي الحكم منذ تاسيسها، فهي دولة أميرية يديرها أمير من عائلة ال صباح، ورئيس الحكومة فيها وأغلب الوزراء هم من العائلة الأميرية، وما دام ان الأمير يبقى بالحكم لمدة مفتوحة ولا يعزل أو يستبدل الا باوضاع حددها قانون توارث الإمارة لسنة 1964، في المادة (3) و (4) منه(*).

اذن يفترض ان يكون هناك مسألتين حاضرتين، هما:

-الأولى/ ان المبادئ والأهداف التي تستحضرها دولة الكويت هي مبادئ وأهداف بسيطة تتعلق ببقائها وبقاء العائلة الحاكمة وازدهار الكويت بشكل يتناسب وعوامل قوتها التقليدية قياسا لقوة كل من: السعودية والعراق وإيران

-والثانية/ ان السياسة الكويتية هي سياسة شخصية وليس مؤسساتية، أي ان أي شخص يصعد لقمة الهرم السياسي أو قمة هرم وزارة الخارجية يمكن ان يحدث بعض التغيرات، وتتسع التغيرات التي يعملها ان كان الدستور يتيح له ذلك.

وتحليل المسائل الاربع التي ذكرناها فيما تقدم في الحالة الكويتية: (الأيديولوجية، وأشخاص الحكام، وأهداف الدولة، والطابع الشخصي للحكم)، يفيد بالآتي:

---

* -المادة (3) تنص على انه: (يشترط لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية ألا يفقد شرطا من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد . فإن فقد أحد هذه الشروط أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته , فعلى مجلس الوزراء (بعد التثبت من ذلك) عرض الأمر على مجلس الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية خاصة . فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما , قرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم , انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائيا).=

=المادة(4) تنص على انه: (إذا خلا منصب الأمير نودي بولي العهد أميرا .فإذا خلا منصب الأمير قبل تعيين ولي العهد , مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة لحين اختيار الأمير بذات الإجراءات التي يبايع بها ولي العهد في مجلس الأمة وفقا للمادة الرابعة من الدستور . ويجب أن يتم الإختيار في هذه الحالة خلال ثمانية أيام من خلو منصب الأمير).

قانون توارث الإمارة، لسنة 1964، المادة (3.)

ان الكويت، وهي دولة أميرية، فان نظام الحكم فيها شبه مستقر، ومن ثم فإن منظوره للاحداث شبه مستقر، كونه ينطلق من المبادئ ذاتها التي تعارف عليها الحكم في الكويت منذ التأسيس وحتى يومنا هذا، وأن أكثر المنظورات تناولا في الشأن السياسي الخارجي الكويتي هي المتعلقة بالعراق، كون الأخير هو دولة مجاورة، ولها حسب التصوير الكويتي اطماع بالكويت متعلقة بكون هناك ثقافة سياسية سائدة في العراق تنظر للكويت على انها كانت وستبقى جزء من العراق[1].

ذلك المنظور يتم غرسه في الامراء وأفراد العائلة الحاكمة ذاتها، ولذلك يكون هناك نوع من الحذر التقليدي تجاه العراق، خصوصا وان هناك أكثر من تجربة لنزاع حدث مع العراق في الاعوام (1932، و 1937، و1961 و 1964 و 1990)، وهو ما سنتناوله في المطلب القادم.

وكون الكويت دولة أميرية، بقدرات تقليدية صغيرة، في بيئة يسودها تنافس وصراع بين اكبر ثلاث قوى في الخليج وهي: السعودية والعراق وإيران، فانها تتجه إلى التمسك بمبدأ محدد وأهداف محددة في سياستها الخارجية، والمهم هنا هو كيف تنظر تلك الدول للكويت؟ وكيف تنظر الكويت لها؟ وكيف يؤثر ذلك المنظار في تحديد أهدافها الخارجية؟

الواقع: ان تلك الدول تتباين في علاقاتها مع الكويت على وفق الاتي:

-فالسعودية عدت الراعية أو المظلة التي حمت وجود الكويت طيلة المدة السابقة من العام 1990، بحكم علاقات متعددة، اهمها: التداخل القبلي والمذهبي والعائلي والقيمي والثقافي، فنحو (60%) من سكان الكويت هم بأصول تعود مباشرة للجزيرة العربية، وطابع الحكم هو طابع أميري، والانتماء المذهبي متقارب لأغلبية الكويتيين مع ما موجود في السعودية، وهو ما جعل العلاقة بين السعودية والكويت تكون وثيقة جدا، بل تضاعفت بعد العام 1981 عندما تاسس مجلس التعاون الخليجي حتى عدت السعودية المظلة او الأخ الأكبر للأنظمة الخليجية الأخرى، ثم ارتفع مستوى العلاقة بعد العام 2003، وظهور مؤشرات على رغبة الخليجيين بتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى مجلس اتحادي، أو دولة كونفدرالية أو دولة فدرالية، نتيجة إدراك: ان البيئة الداخلية والاقليمية والدولية تتطلب مثل ذلك التحول لكي تكون دول المجلس بمستوى التحدي الذي تجابه به[2]. وأكثر الدول التي يسود فيها شعور بالحاجة إلى الاندماج بالمجلس هي: الكويت؛ لأنها

---

1 - ابتسام هلال جبارة العنزي، العلاقات الكويتية-العراقية (1990- 2010)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 2011، ص19، ص22. وايضا: محمد علي عبود، الحجية التاريخية لاحتلال الكويت، اونتريو، كندا، مركز الدراسات العراقية-الكويتية، 1993، ص67، ص69. وايضا: حسين علي عبود الطائي، حرب الخليج الثانية 1991، بغداد، مكتب حروف للفنون والاداب، 2011، ص247، ص249.

2-النخبة الخليجية ومشروع الاتحاد الخليجي، العربية نت، في: 12 يوليو 2012، على الرابط الآتي:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/12/225940.html

ترى: انها أكثر الدول التي تعصف بها المتغيرات الإقليمية، وانها محاطة ببيئة غير محايدة وغير ايجابية لمصالحها ووجودها على المدى البعيد، وذلك الامر يدفع الكويت إلى تطوير علاقاتها والانفتاح على تقبل علاقات التأثير مع السعودية اكثر من أي دولة أخرى[1].

-اما العراق، فانه يتداخل مع الكويت بنحو (25%) من سكانها، نتيجة عوامل تاريخية مختلفة، فجزء من اصول سكان الكويت الحاليين كانوا يسكنون في ولاية البصرة او يتبعونها، وقسم آخر انتقل من العراق خلال العقود التي تدور حول استقلال الكويت[2]، ونتيجة الاختلاف في نظام القيم والحياة السياسية في العراق والكويت، فالكويت ظلت تدور حول قيم بدوية قبلية محافظة، في حين اتجه العراق بحكم تركيبته إلى حياة سياسية يسودها الفوضى والاتجاه للراديكالية، وعليه فان الكويت ظلت تنظر بشك للعراق الا في اعوام محدودة متعلقة بالمدة ما بين العامي (1980- 1988)، عندما دعمت العراق بشكل غير مباشر في أثناء حربه مع إيران. ومنذ العام 2003، فان العلاقات العراقية-الكويتية لم تنفتح على تعاون واسع، وإيجاد تسوية للقضايا الثنائية العالقة، وانما احتاج الأمر إلى قرابة عقد من الزمن حتى تم التفاهم على تسويات ملائمة للعراق والكويت، ولم ينفع في ذلك وجود الولايات المتحدة الأمريكية كمظلة أمنية مشتركة ما بين العراق والكويت.

-اما إيران، فانها تشترك مع الكويت بنحو (15%) من السكان المتفقين قبليا ومذهبيا مع امتدادات لهم داخل إيران، وتحديدا في الاحواز، حيث تعد العلاقة مع إيران علاقة متقلبة، فهي انتقلت من تعاون محدود قبل العام 1980، إلى كونها علاقات محدودة جدا للمدة ما بين (1980- 1988)، إلى كونها انفتحت على تعاون واسع بعد العام 1991، بحكم كون الكويت سعت إلى تهيأة بيئة سلبية للعراق لكي يتم احتواء مخاطره عليها[3]، ان علاقات إيران الإقليمية شابها بعض التوتر خلال المدة اللاحقة للعام 2005 (صعود الرئيس احمدي نجاد لرئاسة الجمهورية)، الا ان علاقتها بالكويت ظلت قوية، كون الكويت تدرك ان امنها يتحقق

---

1 -W. Andrew Terrill, kuwaiti national security and the u.s.-kuwaiti strategic relationship after saddam, NY, Ciaonet-Columbia University, and The Strategic Studies Institute publishes, September 2007, pp: 19-28.

وايضا: محمد المرداس، وزارة الخارجية الكويتية ومذكرة السفارة السعودية: عبد الحميد دشتي كاد يقطع علاقات الكويت بالمملكة، صحيفة القبس الكويتية، العدد (3755)، في: 14 مارس 2016.

2 -قارن: عبد اللطيف الدعيج، من هم سكان الكويت ؟، موقع الكويت حرة، في: 15 اب 2009، على الرابط الآتي:
https://freekuwait.wordpress.com/2007/08/15/

3 -وكالة الانباء الكويتية، العلاقات الكويتية الايرانية، جذور راسخة منذ عشرات السنين، الكويت، الوكالة، في: 20 تشرين الثاني 2009، على الرابط الآتي:

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2041627&language=ar

باقامة علاقات متوازنة مع جيرانها. واليوم علاقات الكويت وإيران هي علاقات واسعة وتعاونية، وعلى الرغم من ان الكويت تعد واحدة من اكبر القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط عامة(*).

حيث تدرك الكويت: انها تعيش في بيئة شبه مغلقة، فالخليج العربي يسيطر على مدخله كل من: إيران وعمان، ولا منفذ للكويت غيره على صعيد تجارة السلع والخدمات او تجارة النفط، وهو ما يفرض عليها ان تتبع سياسات لا تتصادم مع القوى الكبرى في المنطقة، ويزداد تجاه الكويت إلى تبني سياسات تعاونية لإدامة وجودها، واستمرار نظام حكمها جراء الخلل الحاصل في البيئة الأمنية منذ العام 2003، والمتعلق ببروز بعض التحديات الأمنية الخطرة على مستوى المنطقة، وهي:

1-الخلل في التوازن الإقليمي: فاحتلال العراق جعله- أي العراق- ينسحب من البيئة الإقليمية: كطرف موازن، وتتضاعف قوة إيران، في حين ان الوجود الأجنبي في بلدان الخليج والمياه الإقليمية لم يؤد، في نظر اغلب دول المنطقة، دوره في توفير ضمانات الأمن، بل ان تعهدات الأمن التي اطلقها الرئيس (بوش/ الابن) لدول الخليج بتوفير مظلة أمنية كانت عبارة عن: عمليات تجارية محسوبة بتوفير غطاء امني مكلف لميزانيات دول الخليج سرعان ما تملص منه الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) في شباط من العام 2016، بالقول: (الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخل طرفا في صراعات جانبية في الشرق الأوسط) [1]، وهو ما يفيد: انها ليست مع رفع سقف التوتر الخليجي -الإيراني، لانها ستكون على الحياد على الرغم من ضمانات توفير الامن في حالة اي مواجهة خليجية ايرانية، ويرفع من ذلك الخلل: ان

---

* -يبلغ عدد القوات الامريكية في الكويت نحو (15) الف جندي، من مجموع (180) الف ينتشرون في الشرق الأوسط، على اليابسة او على الاساطيل الحربية، ومن ضمنها قاعدة (ديغوغارسيا)، وهي تخضع لخطة انتشار عالمية، اذ تملك الولايات المتحدة (750) من القواعد العسكرية الأميركية في العالم، المنتشرة في (130) دولة، وفي الكويت معسكر عريجان (عريفجان)، وفيه نحو (9) الف جندي، ومعسكر يطلق عليه اسم "معسكر الدوحة" يتمركز فيه أفراد الفرقة الثالثة الأميركية مشاة، فضلا على عدد من الأفراد التابعين لسلاح الجو، مع كل معداتهم وأسلحتهم التي منها دبابات طراز (M-1A12) وعربات مدرعة طراز (M-2A2) بجانب الطائرات الهليكوبتر الهجومية وأكثر من (80) مقاتلة، وأيضا بعض وحدات القوات الخاصة سريعة الانتشار، فضلا على بطاريات باتريوت لتحقيق نظام امني دفاعي لدول الخليج. ينظر: هيثم مزاحم، القواعد العسكرية الأميركية في العالم: 750 قاعدة، في 130 دولة، بيروت، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، مايو 2014، على الرابط الآتي: http://www.beirutme.com/?p=559

وايضا: محمد السيد غنايم، القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي، الجزيرة نت، في: 8 ايلول 2006، على الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/577162f9-7b5a-4f8d-9fbf-b31a0216fe00

1 - جيفري جولدبرج ، عقيدة أوباما، لماذا تصاعد الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط؟، القاهرة، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، حزيران 2016، ص5-6. وايضا: ديريك چوليت ,إيلين ليبسون ,مايكل دوران ,و مايكل ماندلباوم، هل الشرق الأوسط لا يزال مهماً؟ عقيدة أوباما وسياسة الولايات المتحدة، Washington، The Washington Institute for Near East Policy، نيسان 2016، ص3-4.

ميزان القوى التقليدية ينصب مصلحة القوى الكبرى الثلاث في الخليج، حيث تحاول الكويت ضبط قدراتها الدفاعية والأمنية عبر اتفاقات حماية مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد سياسات خارجية تعاونية.

2-بروز الظاهرة المذهبية: وفي الاصل فان بلدان الخليج العربي هي بلدان متلونة اثنيا ومذهبيا، فإيران تحتوي أقلية عربية تبلغ نحو (6-7%) من سكانها، وهناك مسلمون سنة تقدر نسبتهم بنحو (20-25%) من سكانها، والعراق فيه اقليات غير عربية تقدر بنحو 25% من سكانه، والمسلمون الشيعة فيه نحو (55%) من عدد سكانه(*)، والكويت فيها نحو (15- 20%) مسلمون شيعة، والسعودية فيها نحو (10- 15%) مسلمون شيعة، والبحرين فيها نحو (60%) مسلمون شيعة، وقطر والامارات فيها نحو (5%) مسلمون شيعة، وعمان نسبة المسلمون السنة فيها نحو (30%) و المسلمون الشيعة (10%) والباقي ظاهرية واباضية[1]، ولا يمكن تصور: ان كل السكان المخالفين لمذهب أو اثنية الأغلبية داخل الدولة انما يدينون بولاء لخارجها، انما المسالة ان الظاهرة المذهبية اصبحت تتحول بفعل عوامل سياسية إلى قضية طائفية بعد عام 2003، وبكل ما يعنيه من رفض التعايش ورفض قبول وجود التنوع والتعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية على نحو أثرت استقرار مجتمعات مثل: العراق والكويت والسعودية والبحرين.

3-المشكلات الناجمة عن الازمة السكانية: وجوهر المشكلة هو أمران: الأول/ ان عدد السكان في الكويت صغير لا يكفي لتغطية احتياجاتها من القوى العاملة، فلجأت -الكويت- إلى استقدام وتوظيف نحو (2.9) مليون إنسان اجنبي في العام 2015 مقابل نحو (1.2) مليون مواطن، والوافدين هم باعمار تتراوح ما بين (18- 60) عاما، أي يمثلون قوة عمل وأغلبهم ذكور، والأمر الثاني/ هو: ان هناك ثقافة نمت في الكويت منذ عصر النفط، مفادها: ترك الأعمال التي تعد دنيا: (الخدمات والعمل بقطاع الصناعات)، بل حتى قطاع الدفاع لم يشهد جذبا للكويتيين له على الرغم من اهميته(**)، وهو ما جلب

---

* -ليس هناك احصاءات في احتساب هذا العامل، والمسالة تقديرية، كما ان مسألة الانتماء الديني هي بحد ذاتها مسألة عقائدية قد لا يؤمن بها شخص يحسب عنوة على انتماء معين. ينظر: وفيق السامرائي، العراق في مرحلة ما بعد سقوط صدام (10-12) فكرة إقليم «العرب السنة» في العراق، الجريدة، العدد (3152)، في: 16 تموز 2015، على الرابط الآتي: http://www.aljarida.com/articles/1462393429818990700

1 -محمد حامد الأحمري (تحرير)، مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013، ص56، ص58.

* *-يبلغ عدد القوات العسكرية العاملة في الكويت نحو (15.500) فرد، ويتوزعون كالاتي:

-(11.000) فرد من الجيش، منهم 2000 فرد من القوات البحرية، و2500 فرد من القوات الجوية، ومن هؤلاء مجتمعين هناك نحو (3700) اجنبي يعمل بصيغة عقد، فضلا على عدد غير معروف من البدون طامحين بالحصول على الجنسية الكويتية، اما الكويتيين الموجودين فهم خاضعين لنظام التجنيد الالزامي

عجزا في القدرات السكانية المنخرطة باحتياجات الكويت الدفاعية، وتلك المشكلة ستستمر. وقد حاولت الكويت تجنيس عدد من سكان القبائل الوافدين قبل العام 2003، وهو ما اصطلح عليه ب(البدون) أو (عديمي الجنسية)، وبالفعل تحقق التجنيس في اعوام مختلفة، وخصوصا ما بين العامي (1980 – 1990)، عندما انخفض عدد البدون من نحو (290) الف إلى نحو (113) الف، وانخفض عددهم ما بين العامي (1991– 1992)، بسبب طرد الكويت للمتعاونين منهم مع حدث احتلال العراق للكويت، ثم جرى تجنيس قسم آخر منهم ما بين العامي (1995– 2003)، والبدون هم كما بينا بالجدول (1) يأتون من دول الجوار، وأغلبهم من السعودية (نزوح لأفراد القبائل لأسباب مختلفة)، الا ان المسببات السياسية اليوم لا تسمح بتجنيس أولئك ، لان هناك رأي في الكويت فحواه: ان التجنيس يؤثر في ديموغرافية الكويت(*)، ولا يتوقع ان تبلغ قدرة الكويت على الكفاية السكانية مقاصدها حتى العام 2050، عندما يتوقع ان يبلغ عدد سكان الكويت نحو (2.3) مليون إنسان(1).

–وهناك(6600) فرد من القوات شبه العسكرية، وهم متطوعون يشكلون ما يعرف ب(الحرس الوطني)

–وهناك نحو (32.7) الف فرد في قوات الاحتياط، التي تستمر حتى عمر 40 عاما، ويستدعون على مدد متقطعة لمدة شهر واحد.=

=ينظر: عبد الله المطيري، الجيش الكويتي، موسوعة الجيش العربي، في: 14 كانون الاول 2014، على الرابط الآتي:

http://www.arabic–military.com/t13189–topic

في حين تشير وثيقة كويتية إلى ان عدد الجنود الكويتيون في الخدمة يبلغ نحو(26.129) ألف فرد، ونحو(6700) فرد منهم هم اجانب، ما عدا البدون المنخرطين بالجيش الكويتي، ولا يتضمن ذلك العدد الحرس الوطني. ينظر: عبد الهادي العجمي، بدل وسام السور يُصرف للعسكريين مع رواتب مايو، صحيفة الانباء الكويتية، العدد (2817)، في: 6 ابريل 2014

* –بينت احصاءات وزارتي: الدفاع والداخلية، ان قوانين التجنس تسمح بتجنيس (32) الف فرد من البدون ممن مضى مدة طويلة على خدمتهم بصفوف الوزارتين، كما ورد في تصريح الوزارتين في 12 تموز 2016. ينظر: الداخلية والدفاع: إحالة 32 ألف «بدون» تنطبق عليهم شروط التجنيس إلى لجنة التقييم، صحيفة الجريدة الكويتية، العدد (3153) ، في: 18 تموز 2016.

وقد قدمت الكويت تعهد إلى منظمة العفو الدولية في ايار من العام 2014 بتجنيس (34) الف من البدون، الا ان اجراءات التجنيس تحضى بعرقلة من قبل مجلس الامة، وقد صدر عن وزارة الداخلية عام 2007 بيان يقول ان التجنيس امر متعلق بسيادة الدولة وخارج اختصاص مجلس الامة طبقا للامر الاميري رقم(15) لسنة 1959 المتعلق بتشريع قانون الجنسية الكويتية، الا ان المجلس شرع في مايو 2016 قانون يجيز للحكومة منح الجنسية الكويتية لعدد محدد وهو 4000 شخص كل عام حتى إنتهاء مشكلة البدون، وان هناك صعوبات في تجنيس (80) الف من البدون لاسباب مختلفة. ينظر: الداخلية والدفاع ترفض قانون التجنيس الجديد، صحيفة العالم اليوم الكويتية، في: 16 مايو 2016، على الرابط الآتي: http://www.worldakhbar.com/gulf/kuwait/62372.html=

=وايضا: تجنيس وجبة من البدون في الكويت، صحيفة قريش الكويتية، في: 12 اغسطس 2016. www.qoraish.com/qoraish/2016/08/تجنيس–وجبة–من–البدون–في–الكويت/

1 – الإدارة المركزية للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت (الجزء الأول: السكان)، الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، 2015، ص19، ص22. وايضا: احمد الخياط، الكويتيون 2.3 مليون في 2050 والسكان 6.2 ملايين، الكويت، نافذة الكويت الديموغرافية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، 2014، ص12–13.

4-مشكلات ناجمة عن مخاطر استمرار الاعتماد على النفط في تغطية موارد الموازنة: فالنفط انخفض سعره من نحو (140) دولار عام 2013 ليبلغ نحو (30) دولارا طوال العام 2015، ولا يتوقع ان يصل إلى سقف الـ (50) دولار طوال المدة حتى العام 2025، والتقلب والانخفاض يضر بخطط التنمية ولا يدعم القدرة على التخطيط لبناء وازدهار البلد، وأسبابه تكمن في: ان الاقتصاد العالمي طور البدائل غير النفطية لمستوى اصبحت تضر بمستقبل استخدامات النفط الصناعية والتجارية، وذلك ما يجبر الكويت على تطوير القطاع الصناعي، وتحفيز النمو غير النفطي، وهو أمر غير متصور في وضع الاعوام القليلة القادمة، فالكويت تعتمد على النفط بنسبة (78%) من موازنتها، ويتوقع ان تستطيع بلوغ نسبة (60%) في العام 2030، عبر تطوير قطاع صناعي يعتمد على العمالة الوافدة، وبلوغ نسبة (50%) في العام 2040، في وضع يقدر عمر النفط في الكويت بنحو 80 عاما القادمة بمعدل تدفق (2.5-3) مليون برميل / يوم[1].

وللبحث في الأهداف التي تسعى اليها السياسة الخارجية الكويتية عامة، وبضمنه: العراق، نقول: ان الكويت رتبت اولويات سياستها الخارجية في إطار خمس دوائر، وهي: (مجلس التعاون الخليجي، ثم الدائرة العربية، فالدائرة الإسلامية، فالافريقية، والأوروبية)، مع وجود طبيعة استثنائية لوضع الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، فالاول/ حليف استراتيجي والآخر/ دولة مجاورة لا يمكن التغافل عنها، واذا ما تتبعنا الوصول إلى الأهداف الأساسية لسياسة الكويت بشكل عام، وتلك المتعلقة بالعراق خصوصا، سنلحظ الآتي[2]

1-الأهداف السياسية:

هذا العنوان العام من الأهداف: يتحدد في ضوء ما تم بيانه من خصوصية وضع الكويت الداخلي والإقليمي، وهو ما جعلها تضع قبالتها في أي سياسة خارجية عدة أهداف سياسية، وهي:

أ-بقاء النظام الأميري على قمة الهرم السياسي للبلاد، فذلك الهدف ملازم لأنشطة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومن ثم فان الأمير منح الصلاحيات كافة التي تجعله قادر على إدارة البلاد، وبضمنه: عدم وجود انسجام بين الأغلبية البرلمانية والحكومة، وجعل تشكيل الحكومة مرتبط بالأمير، وليس بالأغلبية البرلمانية.

ب-استمرار قوة وتماسك الدولة عن طريق ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني والسياسي، وهو هدف تسعى إليه كل الحكومات الكويتية، فلا يمكن ضمان بقاء النظام الأميري من غير ضمان استمرار وحدة البلاد

1 -OPEC , OPEC Annual Statistical Bulletin 2016, Vienna, Austria, OPEC , Aug 2016, pp: 28-29.

2 -منيرة فيصل عبد الله السلطان، الوساطة اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص59، ص63.

وأيضا: عبد الرضا اسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وسياسات، ط5، الكويت، جامعة الكويت، 2000، ص198-199.

وتماسكها، وهي في سبيل ذلك تلجأ إلى دعم الاستقرار السياسي الداخلي، والاتجاه إلى عدم خلق التوتر في العلاقات الإقليمية، فضلا على التحالف مع القوى الكبرى بقصد: دعم الكويت في مواجهة مظاهر عدم الاستقرار الإقليمي الذي يحيطها.

ج-بقاء البلاد خارج الصراعات العربية، فعلى الرغم من ان دستور الكويت يشير في المادة (1) منه إلى ان: (الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها. وشعب الكويت جزء من الأمة العربية)[1]، وعلى الرغم من ان الكويت عضو موقع على ميثاق جامعة الدول العربية، وبضمنها: التزامات (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية لسنة 1950)، الا أنها من حيث توجهاتها تعد، ومعها دول الخليج العربية، الأكثر انكفاء عن الصراعات العربية قبل العام 2001، إلا انها بعدها اتجهت الدول الخليجية للانخراط في إطار المشروع الأمريكي القائم على خلق فوضى (خلاقة) في المنطقة، تجعل هناك انسجام بين البنية التحتية (الرغبات الجماهيرية) والبنية الفوقية (السلطة)، وهو ما حدث في أكثر من دولة عربية ضمن عمليات الدعم التي أسندت القوى التي احدثت حراك ما يعرف ب(الربيع العربي)، وبالطبع فان الكويت ظلت الأقل تدخلا بحكم وقوعها في منطقة إقليمية ذات توجهات متعارضة: (السعودية والعراق وإيران)، واكثر الدعم كان: إما مالي أو سياسي[*].

د-وهناك أهداف أخرى تقع عند المستوى السياسي، ومنها: الالتزام بالشرعية الدولية في التعاملات السياسية، وفي تسوية النزاعات بين الدول، والدعوة إلى إشاعة التعاون الإقليمي والدولي من منطلق: ان الكويت لا يمكنها ان تتبنى خيارات تدعو للصراع بحكم ضعف عوامل القوة التقليدية التي تملكها.

---

1 -دستور دولة الكويت لسنة 1961، المادة (1).

* -لا يمكن تغافل: ان الفوضى الخلاقة مشروع امريكي يقع في صلب مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة ربيع العام 2003، وان الربيع العربي انما هو جزء من ذلك المشروع. اما بخصوص حضور الكويت في بعض احداث الربيع العربي ، ينظر: سلطان بال، السلفية الكويتية ونفوذها المتنامي في بلاد الشام، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مايو 2014. وايضا: انور بن محمد الرواس، دول الخليج والربيع العربي، في: محمد الرميحي (محرر) ارتدادات الربيع العربي، الكويت، مؤسسة ResearchGate ، 2014، ص290، ص295. وايضا: عبد الخالق عبد الله، انعكاسات لربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودعم السياسات، ابريل 2012، ص24-25.

وفي كلمته في اجتماع القمة العربية في مارس من العام 2015، قال الشيخ صباح الأحمد: (ان ثورات الربيع العربي لم تحقق أي تقدم سياسي أو اقتصادي وانما كانت وبالا عانت منه هذه الشعوب ،.. ان ثورات الربيع العربي وضعتنا في حسابات معقدة وجعلت الكثير من البلدان غير مستقرة وتراجعت مؤشرات التنمية فيها). ينظر: أمير الكويت يهاجم ثورات الربيع العربي ويغادر القمة العربية بعد دقائق فقط من انطلاقها، موقع مصرية الالكتروني، في: 28 مارس 2015، على الرابط الآتي: https://www.nmisr.com/arab-news/

2-الأهداف الأمنية:

وهي الأهداف التي تقع ضمن الوسائل اللازمة لحفظ وجود الدولة واستمرارها، والبعض يسميها بـ (أهداف الأمن القومي الحرجة)، وهي تتطلب ان تعمل السياسة الخارجية على تحقيقها في بيئتها الخارجية، وقدر تعلق الأمر بالعراق، فان الكويت وضعت لها عدة أهداف أمنية سياسية خارجية، ومنها:

أ-تحقيق الأمن العسكري للحدود البرية والبحرية والجوية، فالأمر بالنسبة للكويت ان لها حدود مفتوحة على (685) كم، بضمنها ساحل بحدود (325) كم (من دون الشريط الساحلي للجزر الكويتية التي ترفع طول الحدود لتصل إلى نحو (890) كم)، وحدودها تعد اكبر مشكلة أمنية للدولة، فبحريا تملك الكويت (9) جزر أكبرها جزيرة بوبيان (683كم2)، ولديها خلجان فرعية، ومنها: جون الكويت وخليج كاظمة، وخور عبد الله وخور بوبيان وخور الصبية في الشمال وخور المفتح وخور الأعمى في الجنوب، وتلك المساحة تتطلب امتلاك الكويت لقدرات بحرية كبيرة لكي تستطيع حمايتها وهي لا تمتلك الا قدرات عسكرية بحرية صغيرة جدا، والكويت فعليا منذ العام 1985 تستعين بالحماية الدولية بحريا لاسطولها البحري وللتجارة البحرية التي تقوم بها، اما من الناحية البرية فلها نحو (240) كم من الحدود البرية مع العراق، ونحو (222) كم من الحدود مع السعودية، وحدودها مع العراق حدود شبه مفتوحة بلا حماية طبيعية من انهار أو جبال أو صحراء، ومن ثم تكون حدود الكويت مكشوفة، ويساعد على ذلك الانكشاف: عدم وجود عمق جغرافي للدولة، فاقصى عرض للدولة هو نحو (170) كم، واقصى طول للدولة هو نحو (200) كم، لهذا سعت الكويت إلى توسيع قدراتها عبر ثلاثة طرق، هي:

-توطيد التعاون الإقليمي وعدم الانخراط بسياسة المحاور والتحالفات الإقليمية، لذلك نراها بعد المبادرة بمنح مقعد سوريا بمجلس الجامعة العربية إلى المعارضة السورية سرعان ما انسحبت من التدخل بشان الازمة السورية(*)، واعادت فتح السفارة السورية في الكويت في العام 2016.

-التوسع في الانفاق العسكري، من نحو (3.5) مليار دولار في العام 2005 ليصل تقديره إلى نحو (6.4) مليار دولار في العام 2015، وهو يمثل نحو (4.3%) من الناتج القومي الاجمالي(1).

* -الأزمة السورية على طاولة المباحثات المصرية الكويتية.. سامح شكرى وصباح خالد الحمد يؤكدان: التفاوض الحل الوحيد للشقاق السورى، صحيفة اليوم السابع، العدد (25879) ، في: 16 فبراير 2016. وايضا: »الكويت تستجيب» إصدار أممي عن دور الكويت بالأزمة السورية، صحيفة الانباء الكويتية، العدد (6452) ، في: 23 ابريل 2016. وايضا: الكويت تمهد لاعادة علاقاتها مع سورية الاسد.. فهل تتبعها دول خليجية أخرى.. والسعودية خصوصا؟، صحيفة الراي اليوم، العدد(1868)، في: 2 ديسمبر 2015.

1 - ما زال الانفاق العسكري لدولة الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي يحظى بسرية عالية، ولا يظهر منه الا تقديرات بناءا على صفقات اسلحة يتم تسريبها. ينظر:

-طلب حماية دولية من الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع اتفاقات دفاعية مع عدة قوى كبرى، وهو أمر ظهر للعيان في العام 1991 بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، فلم تتجه الكويت إلى توقيع اتفاق حماية جماعي (خليجي) مع الولايات المتحدة الأمريكية انما فضلت عليه اتفاق منفرد، كما ان الكويت فضلت الخيار الأمريكي على الخيار العربي (دول اعلان دمشق)(**)، ويشمل الخيار الأمريكي في تقديم الحماية الآتي: التسليح والتدريب والمناورات المشتركة والاستشارة والتسليح والتعاون الاستخباري، والحماية عبر نشر وحدات عسكرية برية وبحرية وجوية، فضلا على اضافة الكويت لمبادرة الشراكة مع حلف الناتو في العام 2005، ولم تكتف بذلك، انما عقدت الكويت اتفاقيات دفاعية مع كل من: بريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، وذلك لربط أمنها بالأمن الدولي، الا ان الضامن يبقى هو: الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ب-استمرار الاعتماد على الحماية الأجنبية، وهو ما سبق ان بيناه فيما تقدم، وهو هدف يقوم على كون السياسة الخارجية اداة لربط الأمن الكويتي بالأمن الدولي، وتأكيد: ان الكويت واحدة من مصادر تدفق الامدادات النفطية للدول الصناعية. وبالفعل حققت الكويت الغاية من ربط أمنها بالأمن الدولي للقوى الكبرى بكونها استطاعت ان تحافظ على مستوى مرتفع من الأمن في بيئة إقليمية غير مستقرة، وخصوصا: ان العراق شهد تفاعلات غير مستقرة امنيا وسياسيا طوال المدة اللاحقة للعام 2003.

ج-دعم جهود المجتمع الدولي نحو اقرار السلم والأمن الدوليين، فالكويت وبحكم امكاناتها تدرك: ان عليها الانخراط بالجهود الدولية المنصبة على تعزيز الشرعية الدولية، وتفعيل نظام الامن الجماعي. واكثر ما يخدم ذلك الهدف العلاقة مع العراق، كون الاخير كان اهم مصدر مهدد لامن الكويت منذ استقلالها حتى العام 2003.

Partha Gangopadhyay , The myth of Sisyphus and the security burden of the Middle East, SIPRI Yearbook 2015, Solna-Sweden, IPRI , 2016, https://www.sipri.org/commentary/blog/2016

* *-وهو اعلان ظهر في آيار من العام 1991 بعد اعلان تحرير الكويت، وتمثله دولتا: مصر وسوريا من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وكان الاتفاق فيه: ان دولتا مصر وسوريا ستشكلان وترسلان قوات كافية لتوفير الامن في منطقة الخليج العربي، الا ان دول المجلس سرعان ما تحللت من ذلك الاعلان تدريجيا وافشلته عمليا باتجاهها إلى توقيع اتفاقات حماية منفردة مع الولايات المتحدة. ينظر: العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير - ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي، بعد حرب تحرير الكويت، شبكة المعرفة، في: 12 ايار 2014، على الرابط الآتي: http://www.marefa.org/sources/index.php/

وايضا: رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد الصباح، البيان الختامي لدول اعلان دمشق حمل العراق مسئولية ازمته مع الأمم المتحدة، الكويت، وكالة الانباء الكويتية، 12 نوفمبر 1998، على الرابط الآتي: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id

1 -مصطفى ابراهيم الشمري، عسكرة الخليج، الوجود العسكري الامريكي في الخليج، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص ص177-178.

3-الأهداف الاقتصادية:

لا تتوقف الأهداف التي خدمتها السياسة الخارجية للدولة الكويتية على الأهداف السياسية والأمنية، وانما تسعى الكويت لتحقيق أهداف اقتصادية، اذ تتجسد تلك الأهداف بالآتي:

أ-استثمار عوائد البلاد المالية، سواء كانت أموال الدولة أم أموال أفراد، حيث تعد الكويت من كبار المستثمرين في السوق العالمية، سواء كان ذلك عبر الصندوق السيادي الذي تقدر استثماراته بنحو (590) مليار دولار، او باستثمارات الافراد التي تزيد على (90) مليار دولار، وهي تستثمر في اغلب القطاعات: (الاتصالات والانشاءات والسياحة والصناعة النفطية وغيرها)، حيث يعد العراق واحد من الفرص التي يمكن ان يدخلها رأس المال الكويتي[1].

ب-المحافظة على عوائد الريع النفطية، فالنفط يمثل نحو (78%) من الإيراد الذي يغطي الموازنة العامة للدولة في العام 2015، ومن ثم فان الكويت تعمل على ان هنالك عدة اهداف فرعية في ذلك المجال، وهي:

-ان تحافظ على الكمية التي تقوم بتصديرها او ترفع حصتها بالسوق العالمي، وهو يتطلب رفع مقدار الاستثمار بالصناعات النفطية، واستكشاف حقول نفطية او رفع كفاءة الاستخراج من الحقول المنتجة[2]، وينظر في ذلك الخريطة (1)، المرفقة لحقول النفط الكويتية.

الخريطة (1): حقوق النفط الكويتية (صورة مقربة)

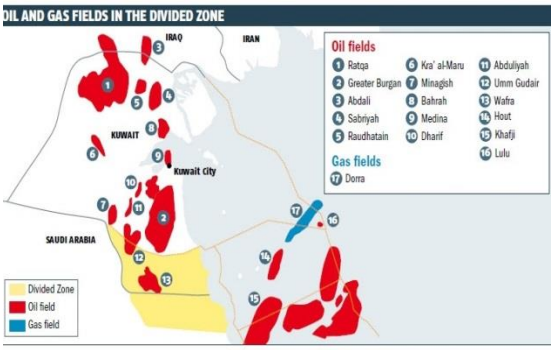

المصدر:

1 - لصندوق السيادي الكويتي.. السادس على مستوى العالم، الكويت، مصدر سبق ذكره، ص3. وايضا:

Tim Callen, and others, Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future, NY, INTERNATIONAL MONETARY FUND, December 2014, pp: 24-25.

2 -ابراهيم دشتي، مشروع الاستعانة بالشركات الاجنبية لتطوير حقول النفط الكويتية، الكويت، وحدة البحوث والدراسات في مجلس الامة الكويتي، 2001، ص2-3.

kevin baxter, Partnership key to Divided Zone, London, EMAP Publishing Limited, in; 18 Aug 2016. https://www.meed.com/sectors/oil-and-gas/partnership-key-to-divided-zone/3155540.fullarticle

ان تعثر لها على أسواق لنفطها، فمن المعروف: ان الوجهة الغالبة لنفط الكويت هي شرق اسيا ثم الهند ثم اوروبا، وقد لجأت منذ بداية الالفية الجديدة إلى بناء مستودعات لتخزين نفطها قرب اسواق الاستهلاك الرئيسة في جنوب شرق اسيا ليكون قريب من المستهلكين الكبار، ولتفادي مخاطر الاغلاق المؤقت لمضيق هرمز على تدفق النفط الكويتي.

-وان يكون هناك سعر مقبول يرفع من حجم الريع الذي تحصل عليه، فكما بينا، فان الموازنة اعتمدت على العائد النفطي بنسبة (78%)، فكلما ارتفع سعر النفط عالميا، زادت عوائد الكويت ما دام انها تصدر كميات شبه ثابتة بموجب نظام حصص الاوبك، والعكس صحيح.

وهنا تشترك الكويت مع العراق في عدة مسائل، منها: إنهما دولتان نفطيتان لهما الطموحات النفطية نفسها من حيث: أمن الامداد والاسعار، ولديهما حقول مشتركة، فضلا على انهما عضوان في منظمات: (الاوبك والاوابك)، ومن ثم فان هناك احتمال لتنسيق عراقي-كويتي بشان الامدادات النفطية وأسعار النفط، فليس من مصلحة العراق التصرف المنفرد في السوق النفطية لانه سيزيد من مساحة المنتجين غير المنضمين بمنظمات متخصصة: (الاوبك والاوابك) وهو ما يمهد لرفع سقف الفوضى في الامداد والأسعار النفطية.

ج-التحول إلى الدبلوماسية الاقتصادية والتي تفيد بضرورة إحياء موقع الكويت الاقتصادي، عن طريق جعل الكويت متفاعلة مع نظام مفتوح: (الأجواء المفتوحة قبالة حركة الطيران، وميناء بحري كبير (ميناء مبارك)، واقتصاد حر، وإقامة أكثر من منطقة تجارة حرة: مع البلدان العربية ومع الاتحاد الأوروبي، والأكثر منه إقامة إدارة اقتصادية في وزارة الخارجية لدعم الرؤية الاقتصادية الكويتية دبلوماسيا)[1]. وذلك الامر مهم جدا بالنسبة للعراق، كون الاخير خرج من مراحل نتائج الحروب والعقوبات الدولية وعدم الاستقرار باوسع تدمير وانهاك لقدراته، ولا يمكن ان ينطلق اقتصاديا بدون وجود استثمارات اجنبية، والكويت يمكن ان تخدم في ذلك الجانب، وذلك عبر اعادة توجيه استثماراتها إلى العراق، وهو امر ما زال محدود جدا بسبب الخشية من الاوضاع غير المستقرة في العراق.

4-الأهداف الثقافية:

1 -احمد محمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية، العوامل والأهداف والوسائل، الكويت، مركز المعلومات و الدراسات في صحيفة القبس، العدد (74)، 1998، ص86.

ولا تتوقف أهداف الكويت على جانبها السياسي والأمني والاقتصادي، وانما هناك أهداف قيمية ثقافية، تسعى لان تتحقق في سياستها الخارجية وبضمنها: علاقاتها مع العراق، ويتضمن ذلك الآتي:

أ-المحافظة على القيم التقليدية القبلية، فالكويت ما زالت عبارة عن كيان قبلي، وهي منخرطة بانشطة العولمة عن طريق الانفتاح على العالم، الا انها لا يمكن ان تجازف باعتماد منظومة اصلاح كما طرحت بمشروع الشرق الأوسط الكبير في العام 2003(*)، فعلى الرغم من ان مستوى التعليم والمدنية ارتفع في الكويت خلال العقود الأخيرة، الا انه يظل المجتمع القبلي بقيمه وتقاليده هو الأقوى. ووجه ارتباطه بالعراق الى ان هناك امتدادات قبلية عدة بين الكويت والعراق، تسعى الكويت للمحافظة عليها بوصفها واحد من مصادر التأثير بين البلدين[1].

ب-المحافظة على القيم الإسلامية، وهو هدف آخر في سياسات الكويت الخارجية، وتسعى للدعوة إلى تلك القيم، والمحافظة عليها، في تفاعلاتها الخارجية. والواقع: ان الشعور الإسلامي كان واحد من أهم العوامل الدافعة لقيام الكويت بالانفتاح على تقديم مساعدات للشعب العراقي بعد العام 2003، وتقديم مقترحات بناءا لتحقيق الاستقرار في العراق[2]، والسبب في ذلك يعود إلى كون حجم الاحتقان بخصوص الهويات الفرعية في العراق انتهى إلى وصول بعض التأثير في الواقع الكويتي.

ج-الحفاظ على الذات الكويتية و التجانس الداخلي عن طريق استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية، فالكويت أخذت تشهد عدم تجانس داخلي، بسبب كون نحو (64%) من سكانها هم عمال وافدون، وان المجتمع الكويتي نفسه يشهد انقسام بين: الإسلاميون، والليبراليون، والقبليون، وهو ما جعل المحافظة على التجانس داخل الكويت هدفا للسياسة الكويتية. واذا ما علمنا: ان هناك بعض الترابط بين واقع الكويت الاجتماعي وواقع العراق الاجتماعي، خصوصا البعدين القبلي والمذهبي، سنلحظ ان ذلك الهدف صار حاضرا في السياسة الكويتية تجاه العراق.

---

* -دعائم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة على العرب عام 203 قوامه اربعة مرتكزات: اصلاح نظم الحكم جعلها تنافسية تعتمد تداول السلطة، واعتماد الخصخصة واقتصاد السوق، واصلاح نظام التعليم الديني، وتحرير المرأة. ينظر: حسين مصطفى احمد ، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية، العدد (9)، الجامعة المستنصرية، 2008، ص77، ص80.

1 -عبد الحي شاهين، القبيلة ستظل المكون الرئيس للخليجيين، صحيفة الراية الكويتية، العدد (12274)، في: 31 اب 2015. وايضا: عبد العزيز الخميس، الكويت ما بين صراعات الشيوخ وشيوخ الصراعات، ميدل ايس اونلاين، في: 7 ايار 2015، على الرابط الآتي: http://www.middle-east-online.com/?id=111520

2 -علاء عبد الرزاق، العلاقات العراقية – الخليجية بعد مرحلة الانسحاب الأمريكي، مجلة آراء، العدد 89، دبي، مركز الخليج للابحاث، يونيو 2014، ص36، ص38. وايضا: المالكي: الأصل بين الكويت والعراق الإخوة والجوار والنسب، صحيفة الجريدة الكويتية، العدد(3154)، في: 2 يونيو 2007.

والأهداف السابق ذكرها، جعلت سياسة الكويت الخارجية تتسم بملامح ديناميكية عدة، وهي[1]:

1-ان سياسة الكويت ليست كلها سياسة ذاتية المنبع أو التأثير بل هي تتفق احيانا مع وجود عوامل خارجية التأثير والتوجه. وبمعنى آخر: تشمل ردود أفعال وانعكاسات لإحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجها أو مبادرة ذاتية، كون ضغوط الداخل للانفتاح أو احداث صراع مع البيئة الخارجية انما هي ضغوط منخفضة القيمة. كما ان مطالب الكويت من البيئة الإقليمية محدودة جدا.

2-ان مركزية صناعة السياسة الخارجية ترى مكانها في السلطة التنفيذية، والمتمثلة بـ: وزارة الخارجية أو حتى بشخصية الوزير، فهي التي تحدد تلك السياسة وتقوم بتنفيذها، اما دور الأجهزة الموازية: كالسلطة التشريعية وغيرها فهو دور ثانوي جدا وربما لا يزيد ذلك الدور عن سلطة المراقبة والاشراف، ويضاعف من ذلك كون أغلب من مسك منصب وزير خارجية انما هو شخص من العائلة الأميرية الحاكمة.

3-قدرات الكويت الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبيا، فمهما امتلكت الكويت من سلاح وعدد قوات، الا ان إمكانات القوه لديها غير متكافئة مع القوى الإقليمية المجاورة: (السعودية والعراق وإيران)، ومن ثم فان المسئولية الملقاة على عاتق السياسة الخارجية لتحقيق الأمن للكويت تكون في أعلى مستواها.

4-ان مصدر استمرار الكويت كوحدة سياسية فاعلة وناجحة في بيئتها الإقليمية هو في استخدامها الناجح لثلاث وسائل، هي: انها مصدر تمويل وإقراض، وانها تؤدي دور الوسيط في المنازعات الإقليمية[2]، وانها قاعدة لقوات الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ربط أمنها بالأمن الدولي للقوى الكبرى.

5-ان التحديات الخارجية التي واجهتها سواء كان من العراق أم من إيران تركت بصماتها على سياسة الكويت وأدت إلى محافظة تقليديه في سياستها على الجبهتين: الداخلية والخارجية، بحكم وجود تداخل بين الكويت وجيرانها، وبحكم الضعف الذي عليه قدرات الكويت.

وعموما، فان تقييم السياسة الكويتية يبين الآتي[1]:

1 - منيرة فيصل عبد الله السلطان، الوساطة اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا، مصدر سبق ذكره، ص66-67. وأيضا: ابتسام العنزي، سياسة الكويت الخارجية، الكويت، الجامعة العربية المفتوحة، يناير 2011، ص14. /http://www.aou-q8.com/vb/threads/2938

2 -منيرة فيصل عبد الله السلطان، الوساطة اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا، مصدر سبق ذكره، ص 90، ص95.

أ-يدرك صناع السياسة الكويتيين: ان الكويت ضعيفة بعوامل القوة التقليدية، لذلك تتجه-الكويت- إلى إتباع سياسات تقوم على احترام الالتزامات الدولية، وعدم التدخل بالشئون الداخلية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية[2].

ب-لا يمكن للكويت عزل نفسها عن العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه لا يمكنها ان تكون نشطة في الميزان الدولي الا بالجوانب الدبلوماسية والاقتصادية.

ج-ان الكويت تستخدم سياسة المساعدات والقروض والوساطة لتكون لها مكانة بين دول العالم.

د-للكويت علاقات واسعة مع الأطراف الإقليمية المتصارعة: (السعودية والعراق وإيران) منذ العام 2003، على الرغم من ذلك لم تعمد إلى ممارسة دور الوسيط بين تلك الأطراف

هـ-تسعى الكويت لتعظيم مكانة مجلس التعاون الخليجي، ليكون عمقها الاستراتيجي مستقبلا في ضوء وجود مؤشرات وقناعات إقليمية وداخلية ان الكويت ستواجه بيئة إقليمية لا يمكنها الاستمرار فيها، وانما عليها تحقيق مزيد من الاندماج بمجلس التعاون الخليجي ان أرادت الاستمرار[3].

ن-ما يزال العراق يمثل مصدر التهديد الرئيس للكويت، على الرغم من التحولات التي حدثت منذ عام 2003، وسبب ذلك هو: عدم الاستقرار في العراق الذي يمكن ان تجعل السياسة العراقية متقلبة بين اكثر من تجاه سياسي او انها لا تستطيع ضبط كل الانفعالات داخل العراق المتعلقة بالكويت.

م-نجحت الكويت في دبلوماسيتها الخارجية، فهي لديها حتى العام 2015، علاقات وحضور دبلوماسي مباشر وكثيف مع (113) دولة، واستطاعت ان تستميل العديد من دول العالم للوجود الفعلي في الكويت، وذلك عن طريق فتح سفارات وقنصليات ومكاتب تمثلها في الكويت، كما ان الكويت فاعلة في مجال أنشطة المنظمات العالمية والإقليمية

---

1 -ابتسام العنزي، سياسة الكويت الخارجية، الكويت، الجامعة العربية المفتوحة، مصدر سبق ذكره، ص15.

2 -محمد احمد المجرن الرومي، دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية، الكويت، إدارة البحوث والإعلام، وزارة الخارجية الكويتية، 2010، ص10.

3 -قارن: عبد الله النفيسي، مخطط أميركا ضم الكويت الي ايران او العراق، موقع ورد برس كوم، في: 12 تموز 2015، على الرابط الآتي: https://alwatan.wordpress.com/2010/05/19/

المبحث الثاني: العراق في إدراك النخب والقيادات الكويتية

ان المدرك الكويتي للعراق يتحدد في المقام الأول بما تضعه القيادة الكويتية من أهداف، ومن الواضح: ان العراق يتقاطع أو يلتقي في مضمون قدرة الكويت على تحقيق تلك الأهداف. وما دام ان العامل الشخصي هو أكثر العوامل حضورا في السياسة الكويتية الخارجية عامة، ومن ضمنه السياسة تجاه العراق، كون سياسة الكويت متعلقة بالأمير بشكل خاص والعائلة الحاكمة بشكل عام، على الرغم من وجود طابع مؤسسي بسيط يحكم الكويت، فهو مما يفترض معه بيان مدرك الكويتيين للعراق. وحتى يمكن بيان كيف ينظر الكويتيون الى العراق، سنشير إلى ثلاث نقاط، هي:

الأولى/كيف تطورت السياسة الكويتية عامة، وبضمنها: العراق، لان في كل مرحلة كانت تعطي للعراق توصيف محدد.

والثانية/كيف تنظر القيادات والنخب الكويتية الى العراق؟

والثالثة/كيف ينعكس ذلك على صياغة سياسة كويتية من العراق؟

لقد مرت السياسة الخارجية الكويتية منذ العام 1961، بعدة حقب تاريخية، كل منها له ميزته وخصائصه، وخصوصية طبيعة العلاقة مع العراق، تكمن بالاتي[1]:

1 –المرحلة الأولى: الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي (1961–1963): لقد واجهت الدولة عقب حصولها على الاستقلال مباشرة تحديات أساسية تمثلت بمواجهة المطالب العراقية بالكويت، والتهديد العسكري بضمها، فضلا على مصاعب إنشاء الدولة الحديثة. فلقد ادعى رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم في 25 حزيران 1961 بان الكويت عراقية وسيتم استعادتها، وهو ما دفع الكويتيون للنظر إلى العراق بعقلية: انه طرف مهدد لاستقلال البلاد، وبعد تدخل المجتمع الدولي والدول العربية في انهاء ذلك التهديد، اتجهت الكويت لبناء الدولة، فوضعت دستور دائم، وأجرت انتخابات نيابية عامة، وانضمت إلى العديد من المنظمات الدولية، وكان تركيزها في العون العسكري والسياسي البريطاني، فضلا على دعم المجتمع الدولي، والحصول على دعم عسكري عربي من مصر والسعودية، وبعد مدة قصيرة استطاعت ان تؤدي الكويت أدوارا سياسية واقتصادية مهمة في البيئتين: الإقليمية والدولية، ساعدها في ذلك القدرة المالية التي تتمتع بها، وكان ابرز انجاز حققته هو بدفع العراق إلى الاعتراف بها في تشرين الأول من العام 1963[2].

1 – منيرة فيصل عبد الله السلطان، الوساطة اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا، مصدر سبق ذكره، ص68، ص74. وأيضا: ابتسام العنزي، سياسة الكويت الخارجية، الكويت، الجامعة العربية المفتوحة، مصدر سبق ذكره، ص16.

2 –غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، 2000، ص64.

2-المرحلة الثانية: مرحلة البراغماتيية والمنهاج العملي (1963-1979): لقد حققت الكويت استقرارا مهما خلال تلك المرحلة، وربما يعزى الأمر إلى كون القيادة العراقية خلال تلك المدة كانت مشغولة بصراعات داخلية كثيرة لم تجعلها تتجه إلى بيئتها الخارجية، باستثناء أزمة ما عرف ب(الصامتة) في العام 1973(*)، في حين كانت الكويت تتحول إلى دولة مقرضة ومانحة ومستثمرة، فضلا على دور -الكويت- الوسيط في المنازعات الإقليمية، وهو ما اكسبها سمعة جيدة لكونها دولة لا تميل للنزاع والصراع في علاقاتها الخارجية، كما عززت دبلوماسيتها في المنظمات الدولية، وأكدت تمسكها بنطاق الشرعية الدولية. مع ملاحظة: انه في تلك المرحلة دخل العراق والكويت وباقي الدول المطلة على الخليج العربي بحوار متعدد الابعاد من أجل إيجاد بيئة امن إقليمية ملائمة لجميع الأطراف بعد انسحاب بريطانيا من الخليج، وظهرت على أثره استقطاب حاد بين وجهة نظر سعودية وأخرى عراقية وثالثة إيرانية، لبيان كيفية تلمس حفظ الأمن الخليجي، وهو ما

* -ترجع اصل الازمة إلى عام 1969 عندما سمحت الكويت في نيسان منه لقطاعات الجيش العراقي بالتمركز في بعض الأراضي الكويتية للدفاع عن ميناء أم قصر ضد تهديدات إيرانية في تلك الفترة على اثر اعلان إيران الغاء اتفاقية الحدود مع العراق لعام 1937 من جانب واحد، إلا ان العراق لم يقم بسحب قواته بعد زوال التهديدات ممارساً أساليب ضغط اعلى الكويت لاستمرار وجود تلك القوات، وعمل سلاح الهندسة العراقي في العام 1972 طريق جانبي لإمداد القوات العراقية في أم قصر باحتياجاتها، وذلك الطريق يقع داخل الاراضي الكويتية، ويمر خلف المراكز الحدودية الكويتية، فطلبت الكويت في تشرين الثاني من العام 1972 بواسطة سفيرها في بغداد من وزير الخارجية العراقي بوقف إنشاء الطريق كونه يعد تعدي على الأراضي الكويتية، وتم وقف العمل في الطريق ولكنه سرعان استأنف العمل به، وفي 26 شباط من العام 1973 زار وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح العراق وجرت جلسة حوار مع القيادة العراقية انذاك، وتمثلت مطالب العراق في الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان، وهو ما رفضته الكويت، واقترحت بدلا منه استعدادها الى الدخول في مفاوضات مع العراق، لكي تسهل له استخدام الممرات المائية في شمال الخليج، بعد الانتهاء من ترسيم الحدود، الا ان الأمر لم يتوقف عند ذلك، وانما قامت قوات عراقية يوم 20 اذار 1973 بمهاجمة مركز= =الصامة الحدودي وإطلقت قذائفها ونيران مدافعها الرشاشة باتجاهه، حيث يقع المركز في شمال الكويت على الحدود العراقية-الكويتية ويتميز بوجود مرتفعات منخفضة مما يجعله نقطة إستراتيجية لمراقبة الحدود، وتبع الهجوم العراقي توغل القوات العراقية لمسافة 3 كم داخل الأراضي الكويتية، وعلى أثر ذلك أعلنت الكويت حالة الطوارئ وأغلقت الحدود مع العراق وإغلقت المكتب التجاري العراقي بالكويت ومكتب وكالة الأنباء العراقية، الا ان العراق قدم رواية مختلفة تمثلت بكون وحدات من الجيش الكويتي بدأت هجوم محدود على قطعات عراقية قرب المركز، تسبب بقتل جنديين عراقيين، في وقت كانت القوات العراقية تمارس تدريباتها الاعتيادية، داخل الأراضي العراقية، ومن ضمنها المنطقة التي وقع فيها الحادث، مما اضطر القوات العراقية إلى الرد على ذلك الاعتداء، الذي ذهب ضحيته اثنان من الجيش العراقي، وتم السيطرة على الأزمة بتدخل جامعة الدول العربية في نيسان من العام 1973، عندما قدم العراق مقترحات ثلاثة لانهاء الازمة، وهي: تنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان، أو تاجيرهما لمدة (99) عاما للعراق، أو السماح بوجود عراقي عسكري فيهما، مقابل الاعتراف بالحدود البرية، واستمرت الأزمة حتى تموز من العام 1977 عندما انسحبت القطعات العراقية من المنطقة الحدودية. ينظر: ظافر محمد العجمي، الاعتداء على الصامتة 20 مارس 1973م: دور الهاجس التاريخي في رسم نظرية الأمن الكويتية، جريدة الآن الإلكترونية، في: 21 مارس 2009، على الرابط الآتي:
http://alwatan.kuwait.tt/404.aspx

سمح بدخول واسع للولايات المتحدة للمنطقة عبر بوابة ما عرف ب(سياسة العمودين)، ويقصد بذلك: السعودية وإيران، واتجهت الكويت لان تكون تحت مظلة السعودية.

3-المرحلة الثالثة: التذبذب وعدم الثبات والشك (1979-1989): اتسمت تلك المرحلة بزيادة الاستقطاب السياسي داخل الكويت، فمن جهة تغير نظام الحكم في إيران وأعلنت الجمهورية الإسلامية، ومن جهة أخرى اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما دفع الكويت إلى إحداث تغيرات في سياستها كونها اصبحت تتطلب مزيدا من التوازن في التعامل مع العراق وإيران، فضلا على مراعاة الانقسام في البيئة الداخلية، وقد حاولت علاج وضعها بتسريع إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981، الا ان ذلك لم يمنع من كون البلاد مرت بحالات من عدم الاستقرار الأمني متعلقة بطبيعة العلاقة العراقية الإيرانية، وشهدت الكويت عمليات إرهابية سواء كان ذلك داخل الكويت أم ضد المصالح الكويتية في الخارج والتي بلغ عددها (145) حالة اعتداء للمدة ما بين العامي (1980 - 1989)، وكان أهمها (27) حالة اعتداء على السفن التجارية والنفطية الكويتية في العام 1987، وهو ما دفع الكويت إلى رفع سقف انفاقها الدفاعي ليصل المتراكم منه نحو (29.6) مليار دولار للمدة بين 1980 - 1989[1]. وخلال تلك المرحلة انخرطت فيها الكويت بشكل غير رسمي لتكون طرف غير محايد في الحرب العراقية الإيرانية، اذ أصبحت الحرب مهيمنة على تفكير صناع القرار السياسي في الكويت، وسمحت للعراق باستخدام الموانئ والأرض الكويتية لدخول السلع والخدمات والاعتدة الحربية، كما اتجهت إلى تأجير بواخر عدة من دول أخرى حتى تشرك دول أخرى في مسئولية عدم تعرض مصالحها لتداعيات تلك الحرب، وقبلت بدخول الأسطولين: الأمريكي والسوفيتي لحماية مصالحها البحرية، ورفع الأعلام الأمريكية والسوفيتية على سفنها البحرية[2].

4-المرحلة الرابعة: الغزو والتفكك (1990-1991): اتسمت تلك المرحلة بارتفاع سقف التوتر في العلاقة العراقية الكويتية، وذلك باتهام العراق للكويت بإغراق سوق النفط العالمية وخفض أسعار النفط، والتجاوز على حقول النفط المشتركة، في حين طالبت الكويت بالمبالغ التي منحت للعراق أثناء مدة الحرب مع إيران والبالغة نحو (13.2) مليار دولار[3]، وتسوية موضوعة الحدود البرية، وتصاعد الموقف، وطالب العراق الكويت في

1 -ويذهب اسيري إلى ان الانفاق الدفاعي بلغ، طوال المدة بين 1961- 1998 إلى نحو (45.7) مليار دولار. عبد الرضا اسيري، النظام السياسي في الكويت، مبادئ وممارسات، ط5، الكويت، جامعة الكويت، 2000، ص205.

2 - حمزة عليان، مها الحمود، العلاقات الكويتية الروسية: ثبات تفاهم مصالح متبادلة، إيلاف للنشر المحدود، في: 13 نوفمبر 2015، على الرابط الآتي:

http://elaph.com/Web/NewsPapers/2015/11/1053926.html#sthash.9WBIJnFJ.dpuf

3 -Abdul Reda Assini ,Kuwait's foreign policy , city state in word policies, London, westview press, 1990, 147.

منتصف تموز من العام 1990 بإنهاء سياساتها، والغاء الديون، وانتهى آخر اجتماع لتسوية الازمة في جدة نهاية تموز من العام 1990 بالفشل، وغزا العراق الكويت واحتلها، وهو ما دفع الكويت إلى ربط الابعاد العربية والإقليمية والدولية بموقف الكويت عن طريق جهود دبلوماسية، في حين تؤكد الدراسات ان مستوى التدخل للسياسة الأمريكية لم يكن مرتبط بتلك الازمة والغزو انما هي رأت فيه المسوغ، وان الخطط للتدخل كانت مقرة ومعدة مسبقا[1]. وانتهت الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلى إحياء نظام الأمن الجماعي، وخلق تحالف دولي بغطاء الأمم المتحدة انتهى إلى ضرب قدرات العراق وإخراجه من الكويت، وإعادة الاستقلال إلى الإمارة، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة في العلاقات الكويتية العراقية قوامها رفض الكويت لأي مبادرة عربية في العلاقة مع العراق، والاتجاه إلى رفض مشروع دول إعلان دمشق لضمان حماية الكويت والأمن في الخليج العربي، واختيار خيار التحالف المنفرد مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

5-المرحلة الخامسة: التردد وعدم وضوح الرؤية (1991- 1994): وهي مرحلة لاصقت مرحلة الغزو وتبعته، حيث لم تكن هناك قناعات في الكويت باستمرار الارتباط بالنظام العربي، وكان موقفها من العراق أن دعمت أي سياسة أمريكية لاحتواء العراق وضربه[3].

6-المرحلة السادسة: التأهيل و التجديد (1995-2000): وفي تلك المرحلة بدأت الكويت تراجع جزء من موقفها المتعلق بالنظام العربي، في حين جعلت موقفها من العراق على حاله، وكان هناك مأزق كويتي داخلي من إعادة العلاقات مع الدول التي ساندت العراق في العام 1990، وهي بالتحديد: (الاردن والسلطة الفلسطينية والسودان واليمن)، وبدأت بالفعل بالانفتاح على النظام العربي، بعد تلك الدائرة الأقل خطورة على الأمن الوطني الكويتي[4].

---

1 – تنتهي دراسات عدة لتلك النتيجة، والنقطة المتعلقة بالعراق: انه انزلق إلى احتلال الكويت وفقا لمسعى امريكي نتيجة تحكم العامل الشخصي في السياسة العراقية خلال تلك المرحلة. ينظر مثلا: حسين علي عبود الطائي، حرب الخليج الثانية 1991، مصدر سبق ذكره، ص248، ص252.

2 –ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي ، العدوان العراقي على الكويت، الابعاد والنتائج العربية والدولية، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، 1996، ص20.

وايضا: للتوسع ينظر: حميد حمد السعدون، العلاقات العراقية-الكويتية، ازمة ولادة، مجلة شئون عراقية، العدد (4)، بغداد، مركز العراق للدراسات، نيسان 2010، ص136-137.

3 – ابراهيم دشتي، عبد الكريم جوهر ،، تقرير عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، الكويت، وحدة البحوث والدراسات، مجلس الأمة دولة الكويت، يناير 1994، ص3-4.

4 –سارة عبد اللطيف سعود الزيد، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية 1961-2012، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص49، ص52.

7-المرحلة السابعة: دعوات التهدئة الظاهرة (2000-2003): وفي تلك المرحلة تصاعدت جهود الوساطة بين العراق والكويت في مؤتمر القمة الإسلامية بالدوحة في تشرين الثاني من العام 2000 ثم في مؤتمر القمة العربية بعمان في العام 2001 وببيروت في العام 2002، والتي سعت إلى إقناع الكويت بترك مرحلة الغزو والمطالبة بالاعتذار عنه والتركيز على حلول وسط يجب معها على العراق عدم اللجوء إلى خيار عسكري مع الكويت مستقبلا، ودفع العراق إلى الترحيب بالانفتاح على الكويت، الا ان تطور الأحداث الدولية وتسارع تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لوضع العراق على اجندة الأنظمة التي تدعى (محور الشر) في العام 2002، وتأكيد المسئولين الأمريكان: ان العراق سيكون المحطة العسكرية القادمة بعد افغانستان، أعطى ذلك انطباع على ان الكويت تشترك بالجهد الأمريكي لتغيير النظام السياسي العراقي بالقوة العسكرية، خصوصا وان المسئولين الأمريكيين زاروا كل دول المنطقة ومن ضمنها: الكويت حاملين معهم أجندة التغيير في العراق، وانتهوا إلى تأسيس ما عرف في حينه ب(مؤتمرات دول جوار العراق) في نهاية العام 2002، من أجل حصر التدهور في العراق ضمن الحدود العراقية، والتعامل مع مرحلة ما بعد الاحتلال، ولا يعرف مدى اشتراك الكويت في جهود التحريض لاحتلال العراق في حينه، الا ان المؤكد ان الولايات المتحدة الأمريكية هي من اتخذت القرار، وكونت بيئة إقليمية متفاعلة إيجابا مع قرارها وخاصة من قبل الكويت[1]، التي قال وزير خارجيتها الشيخ محمد السالم الصباح في 3 ايار من العام 2003: (هناك حجة اخلاقية لدعم تحرير الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري،.. ان الكويت دعمت العمليات العسكرية خارج اطار الأمم المتحدة بمسوغ اخلاقي.. ان القرار الدولي (1441) الصادر بالاجماع من مجلس الامن في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي يعطي الحق قانونيا باستخدام العمليات العسكرية لنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية بالقوة لان العراق لم يلتزم بذلك القرار مائة في المائة، والكويت التزمت بقرارات مجلس الامن، وقرأتها كما تقرأها الدول العظمى المعنية بحفظ الامن والسلام الدوليين) [2].

8-المرحلة الثامنة: الاطمئنان (2003- حتى الآن): أدى سقوط نظام صدام حسين بالعراق في نيسان من العام 2003 إلى خلق حالة جديدة من الاطمئنان النفسي لدى الكويتيين بعامة ولأجهزة الدفاع والأمن في الكويت بخاصة، كون العراق كان أكثر الدول التي هددت أمن الكويت بمراحل زمنية متباينة، لذلك منحت كل الدعم لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بجهد الاحتلال، تلاها توجه الكويت لدعم الشعب العراقي

1 -Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, Volume 4, Issue 5, NY, International Organization of Scientific ResearchNov. - Dec. 2012, pp: 32-34.

2 - الشيخ محمد الصباح، العلاقات بين الدول لا تبنى على العواطف بل على المصالح، صحيفة لشرق الأوسط اللندنية، العدد (8924)، في: 5 مايو 2003.

بالمساعدات المختلفة، بل اتجهت الكويت إلى دعم وضع العراق في المحافل الدولية، عن طريق دعم تجربة مجلس الحكم الانتقالي، ثم دعم حكومة العراق المؤقتة والحكومة الانتقالية، فالكويت استقبلت رئيس الحكومة المؤقت السيد اياد علاوي في اثناء زيارته للكويت تزامنا مع ذكرى غزو الكويت في آب من العام 2004، بهدف فتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية بين الدولتين وتبديد المخاوف الكويتية من العراق، واستمرت جهود تطوير العلاقات مع العراق تأخذ منحى طبيعي باستثناءات مهمة، ومنها: ان الكويت رفضت خفض الديون أو التنازل عن التعويضات، كما انها أكدت على أهمية التزام العراق بالشرعية الدولية، وهو ما دفع إلى القيام بزيارات متبادلة لمسئولين عراقيين للكويت ومن ضمنه زيارة السيد نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية للكويت في العامي (2007) و (2011) لإيجاد مخارج للمشكلات الثنائية: (الديون والتعويضات، وترسيم الحدود، والأسرى والمفقودين، وميناء مبارك الكبير، وعامل الثقة، وامن الحدود)، وزيارات لمسئولين كويتيين للعراق، من أجل إخراج العراق من متطلبات الفصل السابع (لكونه مهدد للسلم والأمن الدوليين)، وإيجاد تسويات ثنائية للمشكلات بين البلدين وبما يسمح للقوات الأمريكية بمغادرة العراق بموعدها نهاية العام 2011. وبالفعل اتجهت العلاقات الثنائية إلى خفض مستويات التوتر والاتجاه إلى تعزيز التعاون الثنائي بينهما بعد العام 2012[1].

وخلال المرحلة التي تهمنا هنا وهي المتعلقة بالسياسة الكويتية بعد العام 2003، نلحظ: ان الكويت تمسكت بسياسة خارجية عامة اتسمت على حد وصف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، بكونها تتسم: بالاعتدال والاتزان، فعلى الرغم من ما مر ويمر بالمنطقة من مظاهر تدعو إلى قلق إقليمي واسع ومن ضمنه قلق كويتي، الا ان نهج الكويت ظل يتبلور بالمحافظة على الاعتدال إقليميا، وهو يمثل نهج الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت بوصفه هو من يضع السياسة العامة للدولة الكويتية[2].

ونهج الاتزان والاعتدال في السياسة الكويتية عامة ومن ضمنه: العراق لم يأت من فراغ، فالكويت لم تتجه إلى الصدام العسكري، انما لجأت إلى الدبلوماسية والمنظمات الدولية وتحكيم الشرعية الدولية في كل علاقاتها ومن ضمنه العلاقة مع العراق. ومن وضع تلك السياسة ورسخها بعد العام 2003، هو الشيخ محمد صباح السالم الصباح، والذي تولى منصب وزير الخارجية للمدة ما بين (2003– 2011)، اذ تبنى

1 –Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability, Washington, CSIS, July 2012, pp: 98–101.

2 –صباح الخالد الصباح: سياسة الكويت الخارجية تعتمد الاعتدال والاتزان، موسوعة العراق، في: 11 مارس 2015، على الرابط الآتي: http://www.faceiraq.com/inews.php?id=3604837

طرح دبلوماسي لحفظ مصالح الكويت في المحافل الإقليمية والدولية، وظهر ذلك في عدة مجالات، نذكر منها[1]:

1- حماية الأمن الوطني الكويتي عن طريق العمل على نهجين: الأول تطوير المنظومة الدفاعية والأمنية الكويتية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الدولة، والآخر تعزيز علاقات التعاون والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية بما يضاعف من قدرات الكويت لحفظ أمنها.

2- المساهمة في دفع التجربة الوحدوية الخليجية، عن طريق متابعة خطوات تحقيقها على الأصعدة المختلفة سياسيا: (استمرار التنسيق والتعاون فيما يخص قضايا المنطقة من قبيل اتخاذ موقف جماعي موحد من وضع العراق غير المستقر بعد العام 2003، ومن الأمن الخليجي المرتبط بأزمة البرنامج النووي الإيراني يقوم على رفض أن يكون للاستخدامات العسكرية، ويدعو لأن يكون الحوار والتفاوض هو السبيل لحل الأزمة)، واقتصاديا (إعلان السوق الخليجية المشتركة العام 2007، وتدشين البنك المركزي الخليجي في العام 2009)، وأمنيا: (التعاون في مواجهة الإرهاب وأشكال الجريمة المنظمة).

3- العمل على تفعيل العمل العربي المشترك، والمساهمة في خفض سقف التوتر في العلاقات العربية – العربية سواء كان ذلك في إطار الجامعة العربية أم في الإطار الثنائي، ويحسب للدبلوماسية الكويتية في عهد الشيخ محمد الصباح: أنها بدأت تستعيد علاقاتها من جديد مع بعض الدول العربية التي لم تقف إلى جانبها في أثناء احتلال العراق للكويت في العام 1990، بل إن العراق عاد إلى دائرة الاهتمام الايجابي الكويتي بعد العام 2003، وأصبح هناك حرص على مساعدة الشعب العراقي إنسانيا، فضلاً على المساهمة في إعادة الأعمار، والتعاون من أجل حل القضايا العالقة.

4- توسيع شبكة علاقات الكويت الدولية سواء مع الدول أم المنظمات الدولية؛ حيث أصبحت الكويت تمتلك شبكة علاقات متينة، وتغطي المجالات كافة مع القوى الدولية الرئيسة في العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، ومع دول آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، كما أسهمت وما زالت تسهم بدور مهم في تحقيق الاستقرار لسوق الطاقة الدولية عن طريق عضويتها في منظمة أوبك.

ويذهب د.فيصل أبو صليب، رئيس قسم الدراسات الأمريكية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بوصف السياسة الكويتية بالقول: ان الكويت واقعة في مثلث جغرافي يؤثر في سياستها، وهو ما يفرض عليها ركائز محددة تتميز نوعاً ما بالجمود والثبات، وتلك الركائز تتمثل بمبدأ التوازن والحياد، فالموقع

1 – الشيخ محمد الصباح: العلاقات بين الدول لا تبنى على العواطف بل على المصالح، مصدر سبق ذكره. وايضا: السياسة الخارجية الكويتية.. ماضي مضيء ومستقبل واعد، مجلة اخبار الخليج البحرينية، العدد (١٢٤٠٠)، في: ٥ مارس ٢٠١٢

الجغرافي حرج، بين العراق والسعودية وإيران، ومصلحة الكويت كانت وما تزال تقتضي بقاءها في مركز هذا المثلث ومنتصفه، وألا تميل باتجاه أحد أضلاعه، والكويت في سعيها المستمر لتحقيق تلك المعادلة الصعبة، تكون مثل (لاعب السيرك) الذي يمشي على الحبل، ويسعى إلى عدم السقوط، وهي في أحيان كثيرة، نجحت في تحقيق ذلك التوازن، وفي أحيان أخرى، اختل توازنها نتيجة بعض المواقف الإقليمية الصعبة، مثلما حصل خلال الحرب العراقية الإيرانية، عندما مالت الكويت باتجاه الضلع العراقي على حساب الجانب الإيراني، أو كما حصل بعد تحرير الكويت، عندما انحرفت الكويت بشكل حاد باتجاه الضلع السعودي على حساب بقية الأطراف، خلال المدة من العام 1991 وحتى العام 2003، وهي المدة التي اعتقد بأنها كانت من أصعب المدد التي مرت فيها سياسة الكويت الخارجية، والتي لم تكن تتوافق مع قاعدة البقاء في مركز المثلث وتحقيق التوازن، والعودة إلى مركز ذلك المثلث يحقق للكويت الاستقرار والتوازن في علاقاتها مع جاراتها الكبار. وعلى الرغم من المعضلة الأمنية التي يفرزها ذلك الموقع الجغرافي الحرج للكويت، إلا أنه ومن جانب آخر، يعكس بعض الجوانب الإيجابية التي تصب في مصلحتها، ذلك ان التنافس السلبي بين تلك الدول الثلاث يقابله رفض ومقاومة متقابل لأي إخلال بالتوازن القائم، فكل المحاولات العراقية لتغيير الحدود مع الكويت عبر الضم أو الاستحواذ على جزيرتي وربة وبوبيان، قابله رفض من السعودية وإيران، والكويت تدرك بأن السياسة الخارجية فيها القليل من العاطفة والكثير من المصالح، ومصلحتها تتطلب عدم قطع الجسور مع أضلاع المثلث وتحقيق علاقات متوازنة مع أطرافه الثلاثة[1]

إذ تعد العلاقات الكويتية مع السعودية وإيران موازن مهم لضبط العلاقات العراقية–الكويتية، فالعراق كان في حالة صراع مع إيران قبل العام 2003، وهو في صراع مع السعودية منذ العام 2003، إلا ان علاقات الكويت كانت جيدة مع كل من الدولتين، ومع العراق أيضا. فضلا على ان السعودية تعد الكويت حليف طبيعي لها، في حين ان إيران تربطها مصالح واسعة مع الكويت تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية، في حين أن هناك مسئولين من الدولتين يدعون إلى تطوير تلك العلاقات، فمثلا علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني عد: ان العلاقات بين دولة الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية جيدة من الناحية السياسية، إلا أنها متواضعة من الناحية الاقتصادية (حجم التبادل التجاري نحو نص مليار دولار في العام 2014)، فيما ذهب عبد الرحمن العوضي، رئيس رابطة الصداقة الكويتية – الإيرانية، إلى ان ما يربط الشعبين: الكويتي والإيراني أكثر من العلاقات السياسية منبها إلى البعد الجغرافي والديني والاجتماعي الذي يشكل اطار العلاقة بين الشعبين عن طريق ربطهم بمصالح مشتركة من شأنه تعزيز

1 –فيصل ابو صليب، سياسة الكويت الخارجية ومركز المثلث الجغرافي، الكويت، جامعة الكويت، 12 حزيران 2016، على الرابط الآتي: http://www.abusulaib.com/?p=2104

العلاقات الثنائية. في حين ذهب وزير الثقافة والارشاد الإسلامي الإيراني السيد علي جنتي إلى ان العلاقات الكويتية – الإيرانية ضاربة في جذور التاريخ وهناك الكثير من العوامل والمصالح المشتركة التي تربط الشعبين مشيرا إلى ان إيران تستقبل كل عام أكثر من مئة ألف سائح كويتي يذهبون إلى مختلف الأماكن في أنحاء البلاد. في حين قال سفير دولة الكويت لدى إيران مجدي الظفيري ان هناك تأييد ومباركة من القيادة السياسية في الكويت لتطوير العلاقات مع إيران[1]

ولا يمكن ان يكون انفتاح الكويت على كل من: السعودية وإيران من دون وجود رسالة مبطنة للعراق فحواها: ان الأخير هو احد مصادر عدم الأمن من وجهة نظر الكويت، وان تحقيق بيئة آمنة للكويت تتطلب الانفتاح على كل من: السعودية وإيران في آن واحد. فعلى الرغم مما تحقق للكويت من تغيير لنظام الحكم بالعراق في العام 2003 إلا ان النظرة السلبية للعراق ما تزال قائمة لدى الكويتيين، اذ تذهب ترفة العنزي، مثلا، وهي كاتبة كويتية، للقول: (ان الأطماع في الكويت ليست محصورة في صدام وحزبه فللعراق على مر الزمان أطماع في الكويت،.. (و) الجيش العراقي الذي غزا الكويت هو خليط من العراقيين سواء دفعوا إلى ذلك أو كان باختيارهم،..)[2]

في حين ذهب عبد الرضا الاسيري، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت، للقول: ان جرائم النظام العراقي بحق السلم والأمن الدوليين يترك أمرها إلى مجلس الأمن، وان نزع عدم الاستقرار الإقليمي مرتبط بالعراق طوال المدة السابقة للعام 2003 تحقق بتغيير نظام حكمه[3].

وتبقى اشكالية العراق مع الكويت متعلقة بنقاط الخلاف في قضايا متعددة، إلى جانب العقدة التاريخية القائمة، وتلك النقاط هي: (الديون والتعويضات، وترسيم الحدود، والاسرى والمفقودين، وميناء مبارك الكبير، وعامل عدم الثقة، وأمن الحدود)[4]، فمثلا يذهب الدكتور سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية، إلى القول بشان حتمية تسليم العراق للتعويضات المقرة عليه استنادا إلى نتائج غزوه للكويت في العام 1990: (قضية التعويضات لا تستطيع أي قيادة سياسية في الكويت أن تتنازل عنها ما دام انها

1 –لاريجاني: سياسة الكويت الخارجية حكيمة، صحيفة النهار، العدد(2316)، في: 26 نوفمبر 2014، على الرابط الآتي: http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=502527

2 – ترفة العنزي، اطماع العراقيين مستمرة في الكويت، وغزوها ليس صداامي بل عراقيا، المسلة، في: 10 اذار 2016، على الرابط الآتي: http://almasalah.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=35731

3 –عبد الحميد بد الدين، العفو عن النظام العراقي لا يسقط جرائمه ضد الإنسانية، الكويت، وكالة الانباء الكويتية، في: 10 نيسان 2003، على الرابط الآتي:

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1326069

4 –رابعة فلاح سند السيحان، العلاقات الكويتية العراقية الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص26، ص36.

مرتبطة بحق أسرة متضررة من دخول العراق للكويت، وان الأمر غير ممكن لانه ان تنازلت الحكومة عن التعويضات فستكون ملزمة بالسداد عن العراق للمتضررين،.. (والتنازل) هو أمر من الممكن تصوره ان تم توقيع معاهدة سلام بين العراق والكويت، تعطي ضمانات للكويت من جهة العراق بالمحافظة على أمنها واستقرارها، وتوضع فيها اشتراطات بان يتم توقف المطالبات بالتعويضات أو أي التزامات مالية أخرى، وهو أمر ممكن في القانون الدولي. فالمسالة التي لا يجب ان تغفل هي ان الحكومة العراقية الحالية تحل محل حكومة عراقية سابقة، وهناك مبدأ اسمه تعاقب الدول (State succession) ، والحكومة الحالية تتحمل كل المثالب وكل المسئوليات المترتبة عن أفعال الحكومة السابقة. ومسالة أخرى تكمن في: ان التعويضات ممكن حلها عبر تحويل التعويضات والديون إلى مساهمات (Equities) في مشاريع عمرانية عراقية، بشرط ان تبادر الحكومة العراقية بكسر الحاجز النفسي الموجود والمتمثل بأن لا يدور حديث عن قضية أن الكويت ما زالت جزء من العراق وأن الحدود غير معترف فيها وأنها فرضت على نظام كان ضعيفا، تلك الأمور يجب أن تخرج عن المناقشات، ويجب أن يكون هناك اعتراف حاسم من العراق بوجود وحدود الكويت. الا ان الحديث الصعب كان عن كون التعويضات تصل إلى نحو (200) مليار دولار، حصلت إجازة لنحو (52) مليار منها، ومن ثم فان دخول تلك المبالغ للسوق العراقية بصيغة مشاريع يمكن ان يفرض هيمنة الكويت على القرار الاقتصادي العراقي، وعلاجها يتطلب ان تكون هناك حكومة عراقية ذات سيادة تتفاوض مع حكومة دولة الكويت، ويجب الاتفاق على طي صفحة الماضي) [1].

وسبق للدكتور سامي الفرج ان ذهب للقول: (لا ننسى إن العراق بلد مهم بالنسبة لنا، وعلاقاتنا الإستراتيجية به تتجاوز المحور السياسي العسكري، فهناك محور حضاري، حيث يعد العراق من أقدم الكيانات الموجودة في منطقة الخليج، وعلاقاتنا بالعراق إستراتيجية، المنظور الكويتي هو الآتي–سواء كان بالنسبة لنا للكويت أم لأي بلد آخر حدث في العام 1990، عدوان على دولة الكويت، بالنسبة لأي صانع قرار في الكويت اليوم– هو الصالح الوطني الكويتي الذي يتحقق بإعادة الحال كما كانت إلى الوضع السابق، والكويت مع قرارات الشرعية الدولية من أجل الحفاظ على سيادة واستقلال وصيانة مصالح دولة الكويت)[2].

مع ذلك، فان العامل الأكثر تأثيرا في العلاقات العراقية–الكويتية، وهو ما يؤثر في سياسة الكويت تجاه العراق هو عامل عدم الثقة المستند إلى مسببات تاريخية. وما عداها فان إمكانية تسوية المشكلات

1 – العراق والتعويضات المفروضة عليه، الجزيرة نت، في: 28 تشرين الأول 2004، على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/programs/more-than-one-opinion/2004/10/27/

2 –امكانية التطبيع بين العراق والكويت، الجزيرة نت، في: 3 حزيران 2004، على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/programs/more-than-one-opinion/2004/6/3/

العالقة بين الدولتين ممكن، فالعراق لا بد ان يبتعد عن حالة عدم الاستقرار ولو بعد حين، ومن ثم فان عليه ان يساعد على إيجاد حلول دائمة للمشكلات القائمة في العلاقة مع الكويت، وهو ما ذهب اليه الدكتور حامد العبد الله، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت[1]، أما رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية الدكتور سامي الفرج، فتوقع أن يستمر عدم الاستقرار في العراق لمدة من الزمن في البداية، لكن سيتم السعي إلى خلق نوع من الاطمئنان في العراق، وقال: ما يهمنا في منطقة الخليج العربي أن يكون نظام الحكم في العراق متعدد الأقطاب وليس بالضرورة نظام ديمقراطي تام حتى لا تكون عملية اتخاذ قرار الحرب أو السلم بيد مجموعة من (5) أو (6) اشخاص يجتمعون في مكان ما ويقررون الحرب[2]. وأضاف في موضع آخر، ان تدخل الكويت في الشأن العراقي طوال المدة ما بين العامي (1990 – 2003) انما تعلق بكون الكويت كانت قبالة خيارين: أما بقاء صدام أو بتره، لذا ظل النظام السياسي العراقي بعد العام 1991 أكثر من عشرة اعوام، وعاشت المنطقة حالة من اللاحرب واللاسلم. وأصبح ضرورة رحيله وإزالته حتى لو كان بالطريقة التي تمت مسألة مهمة. أضف إلى ذلك أن آثار الأزمة السابقة لم تنته، فهناك قضية المعتقلين الكويتيين والأسرى الذين لا يعرف لهم مصير حتى الآن[3].

في حين ان المنظور الكويتي السلبي، وواقع ما انتهى إليه العراق، من وقوع تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة طوال المدة ما بين العامي (1990 – 2012)، ومن التعرض لعقوبات اقتصادية شاملة طوال المدة ما بين العامي (1990 – 2004)، فضلا على إقرار (52) مليار دولار كتعويضات للكويت مقرة من الأمم المتحدة، وتم استقطاعها على أساس (30%) من عائدات العراق النفطية للمدة ما بين العامي (1995 – 2000)، و (25%) منها للمدة ما بين العامي (2000 – 2003)، و (5%) للمدة اللاحقة للعام 2003، وظل من مبالغ التعويضات نحو (11) مليار دولار حتى العام 2013، وان العراق سعى إلى إجراء مباحثات مباشرة مع المسئولين الكويتيين، تناولت الملفات العالقة مع الكويت، والمتعلقة بـ[*]:

---

1 – العراق بعد صدام حسين في قراءات محللين سياسيين كويتيين، الكويت، وكالة الانباء الكويتية، في: 12 اذار 2003، على الرابط الآتي: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1326079

2 –المصدر نفسه.

3 –سامي فرج، طاغية العراق لم يفكر في استثمار كنوز بلاده.. ووظف خيراتها للحروب، صحيفة اليوم الكويتية، العدد(10905)، في: 24إبريل 2003، على الرابط الآتي: http://www.alyaum.com/article/1043994

* –منذ عام 2003 ظهر رأي داخل العراق يتعلق بتحميل الكويت جزء مما انتهى اليه وضع العراق، فمثلا ذهبت النائبة عالية نصيف، للقول ان "إبقاء العراق طيلة السنوات الماضية تحت وصاية الفصل السابع هو الظلم بحد ذاته، فقوة نفوذ الكويت في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، أتاح لها الفرصة لتمارس تأثيرها لإبقاء العراق تحت الوصاية الأممية". في حين رأى النائب عن التحالف الوطني في

1-الأسرى والمفقودين: وأكد الجانب العراقي للمسئولين الكويتيين أن لا مصلحة للعراق بإخفاء الأسرى أو رفات الكويتيين، وان العراق يتعاون في مجال البحث عن المفقودين الكويتيين.
2-الممتلكات الكويتية والارشيف الوطني الكويتي: ان العراق كان قد أعاد كل ما لديه من أرشيف كويتي.
3-صيانة العلامات الحدودية: اما فيما يخص الحدود البرية فقد تم وضع العلامات والدعائم الحدودية في العام 2013، وفيما يخص الحدود البحرية ففي العام 2013 تم التوصل إلى اتفاق مشترك بين العراق والكويت لتنظيم الملاحة في خور عبد الله، بعد ان كان الجانب العراقي يعاني صعوبات في ذلك الخصوص.
4-فضلا على التعويضات التي تمت موافقة أمير الكويت على تأجيل سدادها حتى العام 2017 بحكم التغير في أسعار النفط عالميا، ثم تم تاجيلها في كانون الاول العام 2016 الى مستهل العام 2018.

وما يهم العراقيون هنا هو مسألتين: تجاوز الماضي في العلاقات العراقية-الكويتية، والتغير في لغة الخطاب الكويتي من العراق، والعمل على دخول الكويت كطرف مستثمر وطرف يسعى لتطوير العلاقات الثنائية. أي عدم تحميل العراق مسئولية تاريخية فقط عما حصل، كون بيئة العلاقات الإقليمية في حينه العام 1990 وما قبله، فضلا على العامل الشخصي لشخص رئيس النظام العراقي آنذاك، هي من انتهت إلى تلك النتائج[1]، وتقتضي المسئولية من كل من الطرفين تجاوز الماضي والاتجاه إلى تطوير العلاقات الثنائية. وهنا يؤكد الدكتور سامي فرج رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية ان هناك تغييرٍ نوعي في الرؤية الكويتية من العراق تدفع إلى تحويل (بيئة التنازع إلى بيئة التعاون)، مؤكدا حرص الكويت على إطلاق مشاريع تنموية مشتركة، ومن ذلك مثلا تحويل البصرة إلى مدينة خليجية كبيرة، مثل نظيراتها: أبو ظبي والكويت والدوحة والدمام والمنامة، بدل السقوط في شباك التأزم الطائفي وتوقف التنمية[2]

وهنا يرى السفير العراقي لدى الكويت السيد محمد بحر العلوم، في الكويت بأنها بوابة سياسية مهمة للعراق نحو العالم، وانها تعمل على مساعدة العراق ودعمه لاستعادة أمنه واستقراره عبر طرق عدة، أبرزها التبرعات التي جمعتها الهيأة الخيرية العالمية الإسلامية لدعم جهود اغاثية مختلفة بالعراق، وتأجيل سداد مبالغ التعويضات حتى العام2017، فضلا على تعاون مشترك في مجال أمن الحدود، وتسهيل إجراءات منح

محافظة البصرة جواد البزوني أن التزامات العراق والعمل بها تأتي: " في إطار احترام العراق القرارات الدولية". ينظر: نبيل الحيدري، العراق والكويت بين وطأة الفصل السابع والتعايش المستقبلي،إذاعة العراق الحر، 1 حزيران 2013، على الرابط الآتي:
http://www.iraqhurr.org/a/25004272.html

1 -Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, Op. Cit, pp: 2-3.

2-حسين كركوش، أفاق العلاقات العراقية-الكويتية، ايلاف، في: 31 اغسطس 2010، على الرابط الآتي:
http://elaph.com/Web/opinion/2010/8/593063.html

تاشيرات دخول للعراقيين الراغبين بزيارة الكويت، في حين ان العراق عمل على رفع الحظر على التعامل بالممتلكات الكويتية في العراق، وهو كان مطلب كويتي للتعبير عن أجواء الثقة بين البلدين[1].

الخاتمة:

ومما تقدم، يظهر ان هناك منظور كويتي ما زال يتأثر بالتاريخ في تطوير أي علاقة مع العراق، على الرغم من ان الإرادة الأميرية انتهت إلى بذل الجهود لتطوير تلك العلاقة، والتعبير عن حسن النيات فيها.

في حين ان العراق كطرف متلقي للسياسة الكويتية، تتباين اتجاهاته السياسية، وليس هناك اتفاق عام بشان طبيعة العلاقة مع الكويت وشكلها المستقبلي، والأمر هنا مقترن بحالة الضعف في الاستقرارين السياسي والامني، وهو ما لا يظهر بصيغة حوار وطني بشان اتجاهات العلاقات العراقية الإقليمية عامة، على الرغم من ان الدستور العراقي صريح بذلك الشأن، في المادة (7) / ثانيا: (تلتزم الدولة محاربة الإرهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه) [2]، والمادة (8) التي تنص على ان: (يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية) [3].

وهما يبينان، ان الخط المتفق عليه في العراق هو اعتماد النهج السلمي في إقامة وتطوير العلاقات مع دول الجوار كافة. وذلك الأمر يعطي قاعدة حسن نيات تجاه العراق، يفترض ان تستغلها دول الجوار كافة بتطوير العلاقات مع العراق، ومن ضمنها الكويت.

Conclusion:

From the foregoing, it is evident that there is a Kuwaiti perspective that is still influenced by history in developing any relationship with Iraq, despite the fact that the Emir's will has led to efforts to develop that relationship and express goodwill in it.

1 –محمد بحر العلوم: الكويت بوابة العراق للعالم، القبس الكويتية، في: 2 يوليو 2016، على الرابط الآتي:
http://alqabas.com/110930/

2 –دستور جمهورية العراق، لسنة 2005، المادة (7)/ ثانيا.

3 –دستور جمهورية العراق، لسنة 2005، المادة (8).

While Iraq, as a recipient of Kuwaiti policy, has varying political orientations, there is no general agreement on the nature of the relationship with Kuwait and its future shape. This is coupled with a state of weakness in political and security stability, which does not manifest itself in a national dialogue regarding Iraqi regional relations in general, despite the explicit provisions of the Iraqi Constitution in this regard. Article 7, second paragraph states: "The state is committed to combating terrorism in all its forms and works to protect its territories from being a headquarters, passage, or arena for its activities." Article 8 stipulates that "Iraq nurtures the principle of good neighborliness, commits to not interfering in the internal affairs of other countries, seeks to resolve disputes by peaceful means, establishes its relations on the basis of common interests and reciprocity, and respects its international obligations."

These two articles demonstrate that the agreed-upon approach in Iraq is to adopt a peaceful approach in establishing and developing relations with all neighboring countries. This provides a basis of goodwill towards Iraq, which all neighboring countries, including Kuwait, should utilize in developing their relationships with Iraq.